جمهورية العـراق

وزارة الماليـــــة

الدائرة الاقتصادية

تـقـريـــــــــر
مـلـخـــــص
عـــــــن
تـجـــا رب
د ولـيـــــة
اقـتـصـــــــا ديـة

لـغـايـة شهر كـانـون الـثـانـي ٢٠٢٥

مقدمـــــة:

تضمن هذا التقرير ملخص عن التجارب الاقتصادية الدولية ورأي دائرتنا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وانعكاساته على الواقع الاقتصادي العراقي، وذلك من خلال دراسة وتحليل الكتب الواردة الينا من وزارتي الخارجية والتجارة، وندرج في ادناه اهم المواضيع التي تضمنها التقرير وكالآتي:-

الموضوع الاول: (مسار التنمية الضائع في العراق)

لقد نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى مقالاً بعنوان مسار التنمية الضائع في العراق للباحث محمد حسين الذي ركز على قطاع الطاقة وسوق العمل في العراق بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٨ وتضمن الآتي:-

١- وجود حواجز كبيرة امام مساعي التنمية في العراق منها القيود المؤسسية والتحديات المالية والفساد واوجه القصور في الحكم حيث اعلن مجموعة من المسؤولين والنواب وممثلي الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية عن تشكيل تحالف بغداد لدعم القطاع الخاص على امل تسريع النمو المستدام في العراق.

٢- ان هذه ليست المرة الاولى التي تكتسب فيها تنمية القطاع الخاص زخماً سياسياً حيث لعبت دوراً رئيسياً في الكثير من استراتيجيات وخطط الحكومة الاتحادية العراقية منذ عام ٢٠٠٦ والى الآن، وقدمت الكثير من المنظمات الدولية والبلدان المانحة والهيئات الاكاديمية والمنظمات غير الحكومية المحلية دعمها للحكومة العراقية، علماً ان تنمية القطاع الخاص تشكل ركيزة لغالبية الخطط والسياسات الاستراتيجية التي تهدف الى تنويع اقتصاد العراق وتقليل اعتماده على صادرات النفط التي لا تزال تشكل (٩٣%) من ايرادات الدولة عام ٢٠٢٣.

٣- يمكن تقييم انفاق الحكومة العراقية على الصناعات غير النفطية والذي يكشف قصور في الالتزام باستراتيجيات واهداف التنمية حيث وصل الانفاق العام الى اقل من (١%) في عام ٢٠٢٣ رغم انه من الافضل ان تتولى الشركات الخاصة قيادة هذه الصناعات في الظروف المثالية.

٤- ان الاصلاحات السياسية الضرورية تفرض تحديات كبيرة فالمقاربات التي تتبناها الطبقة السياسية والتي لا تنم عن بعد نظر هي واحدة من هذه التحديات ومثال على ذلك هو الاستجابة للصدمات الاقتصادية عام ٢٠٢٠ الناجمة عن جائحة (كوفيد ١٩) وانهيار اسعار النفط حيث حاولت الحكومة فرض ضرائب الدخل الشخصي على رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين لزيادة ايرادات الدولة غير النفطية وقد تطلب فرض الضرائب تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ الا ان فرض هذا النوع من الضرائب واجهته معارضة شديدة من النخبة الحاكمة.

٥- يمكن ان تبرز تنمية القطاع الخاص كطموح عملي وحل للاختلالات الهيكلية في العراق اذ تشكل البنية التحتية أحد الشروط المسبقة لأي نجاح تنموي، وهنا يتطلب اصلاح او انشاء الطرق والجسور ومحطات الطاقة والشبكات التي يمكنها دعم الاقتصاد الخاص المتنامي مع اعادة ضبط السياسات المالية لترشيد النفقات الجارية وتخصيص المزيد للاستثمارات في البنية التحتية.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

١- يجب ان تتوفر الارادة في تنمية واصلاح القطاع المالي الذي ينعكس على ايجاد الفرص لرواد الاعمال في القطاع الخاص مع اضفاء الطابع الرسمي على الانشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تشكل الجزء الاكبر من القطاع الخاص في العراق لتعزيز اهداف التنمية المستدامة.

٢-الاستثمار الامثل في القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة والغاز والنقل هو احد الطرق الرئيسة لتوفير الموارد المهمة للنهوض بواقع البنية التحتية من جانب ومن جانب آخر لتشكل تلك الموارد البديل الاساسي للايرادات النفطية ما يؤسس لتوفير ايرادات اضافية يمكن ان تكون حالة ضرورية مستقبلية مع ضعف الاقبال على النفط والتحول الى الطاقة المتجددة .

الموضوع الثاني: (تقييمات مستقبلية بخصوص الاقتصاد التركي)

لقد اصدرت وكالة (S&P Global Ratings) بيانها للتصنيفات الائتمانية، بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٥ ورفعت الوكالة نظرتها المستقبلية للتصنيف السيادي طويل الاجل لديون تركيا درجة واحدة من "B" الى "+B" وتضمن التقرير ما يلي:-

١-يواصلون صناع السياسات الاقتصادية في تركيا بعد الانتهاء من الانتخابات المحلية الجهود للحد من التضخم المرتفع من خلال مزيج من التشديد النقدي وظروف الائتمان، وتسويات الاجور الاقل سخاءاً والتوحيد المالي التدريجي، وتبني سياسة اقتصادية اكثر تقليدية، ورفع البنك المركزي اسعار الفائدة لكبح جماح التضخم.

٢-ان وكالة "ستاندرد اند بورز"رفعت التصنيف الائتماني لتركيا من "B" الى "+B" بعد ١١ عاماً، وابقت التوقعات عند "ايجابية" وكذلك وكالة "فيتش" اما وكالة "موديز" رفعت آفاق التصنيف الى "ايجابية" في نفس الوقت الذي ابقت فيه التصنيف عند "B3".

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

١- يمكن للعراق الاستفادة من تجربة تركيا في الاصلاح الاقتصادي وتحقيق استقرار في التضخم من خلال اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية تشددية انكماشية، بحيث لاتكون فورية بل تاخذ وقتاً، ولكي يكون هناك تضخم معقول وسعر صرف للدينار العراقي مستقر مقابل العملات الاخرى، وعدم رفع اسعار الفائدة أو خفضها بشكل مفاجئ لان السوق ليس لديه المرونة لاستيعاب هذا السلوك.

٢- ان الاستقرار السعري احد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي ويتطلب التوازن بين مستويات المعروض النقدي والمعروض من السلع والخدمات (الناتج المحلي الاجمالي) خلال فترة زمنية محددة واذا حدث اختلال فانه يؤدي الى تاثيرات على مستوى الاسعار، أي كلما زاد العرض من النقود مقارنةً مع العرض من السلع والخدمات كلما ارتفعت الاسعار المحلية، وزادت معدلات التضخم وفقدت النقود جزء من قوتها الشرائية (انخفض مستوى السلع والخدمات مقابل وحدة النقود عبر الزمن) وبالعكس، .وان تقييم المؤسسات الاقتصادية لاي دولة وفقاً لمؤشرين (الاول حالة الاستقرار السياسي الاقتصادي)، (والثاني تحدده مؤشرات قدرة الحكومة على تسديد الديون (الداخلية والخارجية))، ولهذه التقييمات آثار مهمة على الاقتصاد كون التقييم الايجابي يشجع على تدفق الاستثمارات الاجنبية، ويرفع القيمة المحلية أو العكس.

٣- اهمية تحقيق الحكومة توازن بين سياسة التصدير والاستيراد والسياسات الانفاقية والسياسات النقدية.

٤- العمل على تشجيع مصادر الايرادات الاخرى (الزراعة والصناعة والسياحة...) وتحرير اقتصاد البلاد من الاعتماد على النفط، بما يدعم ترتيب اقتصاد العراق عالمياً.

الموضوع الثالث: (عقوبات على الجهات التي تساعد في تصنيع الطائرات الإيرانية المسيرة)

لقد فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على اربعة كيانات مرتبطة بشركة (ريان رشيد) المدرجة في قائمة مكتب الأصول الأجنبية بسبب شراء اجزاء لبرنامج الطائرات الإيرانية المسيرة، كما فرضت عقوبات على رئيس منظمة صناعة الطيران الإيرانية وهي شركة تابعة لوزارة الدفاع الإيرانية ولوجستيات القوات المسلحة وشركة قدس لصناعات الطيران، بالإضافة الى عقوبات طالت عدد من المسؤولين في الشركات الإيرانية ذات الصلة، وستواصل وزارة الخزانة الامريكية بفرض عقوبات على الجهات التي تسعى الى شراء المكونات التي تحتاجها إيران لبرامج الطائرات المسيرة الخاصة بها.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

يجب ان تتوجه الحكومة العراقية نحو الاهتمام بالعلاقات الخارجية مع مختلف دول العالم لتعزيز التعاون الدولي مع العراق في المجالات كافة مما يستوجب خلق بيئة آمنة، علماً ان الحكومة ملتزمة بكافة القوانين

والمواثيق الدولية التي تتعلق بحظر الكيانات والجهات التي ترتبط بالحركات الإرهابية المتطرفة لتخفيف التوترات وعدم الانجرار الى اتساع دائرة الصراع وترسيخ الامن والاستقرار مع دول الجوار والحفاظ على الامن الاقليمي.

الموضوع الرابع: (تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقـــــة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)

لقد تم عقد ندوة تحت عنوان "تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا" برعاية صندوق النقد الدولي وتضمنت الآتي:-

١-ان الدول المطلة على البحار تعاني من التدهور الامني ومنها (السودان، واليمن) وستتعرض الى ارتفاع بمستوى التضخم بسبب ارتفاع اسعار الشحن والتأمين الدولية وان آثار ذلك لا تقع فقط على الدولتين آنفة الذكر، بل تمتد الى الدول المجاورة لهما والاقليمية، ووفقاً للبيانات الاقتصادية الدولية فان التدهور الامني ادى الى خسائر اقتصادية عالمية بمعدل (١٠%) للدول التي تمر تجارتها عبر البحر الاحمر.

٢-قام الصندوق بتخصيص مبلغ (٣٢,٨) مليار دولار لتمويل بلدان الشرق الاوسط.

٣- أشار التقرير الى موضوع الخلافات الامريكية الصينية منذ العام ٢٠١٩ والتي لها دور في زيادة القيود التجارية بينهما وانعكس على الدول الاخرى.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

يشكل البحر الاحمر اهمية اقتصادية حيوية للدول المتشاطئة عليه كما يلعب دور مهم في حركة التجارة العالمية خصوصاً النفط والغاز، وبما ان الخليج العربي هو المنفذ البحري الوحيد لتجارة العراق، الا ان التوترات في البحر الاحمر انعكست على العراق من خلال جانبين احدهما ايجابي وهو ارتفاع اسعار النفط والطاقة والتي يعتمد العراق فيها على ايرادات النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ويجب ان تُستثمر للعمل الجاد على إكمال طريق التنمية البري، الذي يربط العراق بتركيا ودول المنطقة، وهذا ما يتيح الفرص التنموية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.

أما الانعكاس السلبي يتمثل في ارتفاع اجور الشحن البحري للبضائع القادمة الى العراق من مصر واوربا وامريكا وتركيا، وبما ان العراق بلد مستهلك ويعتمد على صادرات بقية البلدان، فان التاثير يتضح على مستويات الاسعار.

الموضوع الخامس: (قواعد السياسة المالية الجديدة للأتحاد الأوربي)

لقد نشرت وزارة المالية الفلندية على موقعها الرسمي بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩، خبراً عن دخول قواعد السياسة المالية الجديدة للأتحاد الأوربي حيز التنفيذ، إذ تتعهد البلدان الأعضاء باتباع وتيرة السياسة المالية والهيكلية الجديدة التي تضمنت أيضاً إصلاحات واستثمارات. وتعد قواعد السياسة المالية للأتحاد الأوربي جزءا من تنسيق السياسة الاقتصادية، والهدف منها:-

١- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحمل الدول داخل الاتحاد.

٢- تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل من خلال تنفيذ الإصلاحات والاستثمارات.

٣- معالجة أوجه القصور في القواعد السابقة.

ويتمثل التغيير المركزي في قيام كل دولة (عضو) باعداد خطة للسياسة المالية والهيكلية لمدة اربع سنوات على الاقل، وتلتزم الدولة في خطتها باتباع وتيرة التكييف في المالية العامة، والتي تعتمد في المقام الأول على قدرة البلدان على تحمل الديون، بالإضافة الى ذلك تتضمن الخطة تنفيذ الإصلاحات والاستثمارات ويمكن لأي دولة عضو أن تتقدم بطلب للحصول على فترة تعديل إضافية تصل الى ثلاث سنوات لخطتها إذا التزمت بتنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات، ويشرف الاتحاد الاوربي على ذلك.

تقوم المفوضية الأوربية بتقديم الخطط المالية والسياسية والهيكلية للدول الأعضاء، ويوافق عليها مجلس الاتحاد الأوربي، وتبقى القيم المرجعية للعجز والديون دون تغيير.

ومن الجدير بالذكر الإصلاح لا يغير القيم المرجعية لمعاهدة الاتحاد الاوربي فيما يتعلق بالعجز والديون في المالية العامة والدين العام، كما تبقى إجراءات العجز المفرط دون تغيير إلى حدٍ كبير، وأشار التقرير الى ان القواعد المالية الجديدة تدخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٣٠.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

تهدف الحكومة العراقية الى رسم السياسة الاقتصادية عبر إصلاحات عملية وفق معايير البرنامج الحكومي الذي اعتمد من قبل الحكومة الحالية والمتمثلة:-

١- دعم صندوق التنمية وتبني المشاريع الخدمية لتحسين واقع المناطق الأكثر فقراً، وإصلاح البطاقة التموينية من خلال تأمين نظام تسجيل الكتروني مرن وشفاف.

٢- توسيع دور القطاع الصناعي الخاص ودعمه مالياً وتشريعياً للدخول في صناعات متطورة.

٣- تعزيز المساهمة في القطاعات الزراعية والصناعية والتركيز على منح هذه القطاعات دوراً كبيراً، من خلال إنشاء المدن الصناعية، وجذب الفرص الاستثمارية من الخارج وتقديم كافة التسهيلات لجذبها.

٤- تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني، والتعرفة الكمركية، وحماية المستهلك، فضلاً عن مجلس المنافسة ومنع الاحتكار.
٥- إعادة هيكلة الموازنة العامة وادارة المال العام لتقليل ضغط الإنفاق الإستهلاكي، ودعم المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة، فضلاً عن ضغط الدين العام الى الحد الأدنى.
٦- إصلاح النظام الضريبي والكمركي لتعظيم وتنويع إيرادات الدولة غير النفطية.
٧- إصلاح النظام المصرفي بما يوفر قاعدة حقيقية للنهوض بالاقتصاد العراقي وتنشيط الاستثمار من خلال إعادة هيكلة ومكننة المصارف الحكومية، لتكون قادرة على دعم الاستثمار والتنمية بشكل حقيقي.

الموضوع السادس: (قرار شركة الخطوط الجوية التركية شراء طائرات من الصين)

لقد قررت شركة الخطوط الجوية التركية شراء طائرات من الصين بعملة اليوان.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

بعد الاطلاع على خطوات الجمهورية التركية بشأن شراء طائرات من الصين بعملة اليوان، نرى إنه بالامكان الاستفادة من التجربة التركية من خلال تسوية تجارة الواردات مع الصين باليوان الصيني بدون وساطة الدولار الأمريكي والذي سيساهم في تسريع المعاملات المالية وسيقلل من الاستنزاف للعملة الصعبة (الدولار) ويحمي من مخاطر تذبذب أسعار صرف هذه العملة في السوق المحلية ويمنح للعراق حرية أكثر في تعاملاته التجارية الخارجية وخاصة مع الصين والتي تمثل الشريك التجاري الاول للعراق، إذ بلغ حجم التجارة على مستوى الصادرات النفطية والاستيرادات من السلع والخدمات قرابة (٢٧) مليار دولارفي النصف الاول من عام ٢٠٢٤، علماً ان هذا الإجراء يأتي متوافقاً مع قرار البنك المركزي العراقي بتعزيز ارصده المصارف العراقية والتي لديها حسابات مع مصارف صينية باليوان الصيني.

الموضوع السابع: (الدين الخارجي للبرتغال)

لقد انخفض الدين الخارجي للبرتغال الى نسبة (٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حيث بلغ مجموع الدين الخارجي للبرتغال (١٣٦,٩) مليار يورو وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك البرتغال بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٠، وتعد هذه النسبة هي الادنى منذ عام ٢٠٠٥، وهي اقل من نسبة الدين في العام الماضي والذي كان قدره (١٤٢,٧٠٠) مليون يورو، أي ما يعادل (٥٣,٨%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا التراجع بسبب الاداء الجيد للسياحة، فضلاً عن الانكماش المتتالي لمديونية الاقتصاد التي توقفت خلال مرحلة وباء كورونا.

ظل مؤشر الاستثمار الدولي في البرتغال سلبياً، لكنه تراجع إلى (٦٦,٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل (١٨٠,٩٠٠) مليون يورو نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل (٧٢,٥%) من الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل (١٩٢,٥٠٠) مليون يورو في نهاية عام ٢٠٢٣.

كان هذا التغيير في وضع الاستثمار الدولي للبرتغال يرجع أساساً إلى التغيير الايجابي في صافي الأصول في الخارج، التي بلغت (٤,١٠٠) مليون يورو، والذي انعكس في رصد الحساب المالي في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ وفقاً لبيانات البنك المركزي البرتغالي.

وفي سياق آخر، لقد ارتفعت نسب العاطلين عن العمل المسجلين في مراكز العمل في البرتغال بـ (٧,٣%) في شهر تموز مقارنة بالشهر نفسه من العام ٢٠٢٣، و (٠,١%) مقارنة بشهر حزيران، واصبح العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل هو (٣٠٥,١٣٩) ألف شخص.

وفيما يتعلق بالعاملين في المهن الصناعية مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كانت هناك زيادة في جميع المجموعات، مع التركيز على "مشغلي المصانع والآلات وعمال التجميع" والذين بلغت نسبتهم (١١,٨%) والعمال والمهرة في الصناعة والبناء والحرفيين والتي بلغت (١٠,٣%) والعمال غير المهرة والتي بلغت (٩%).

على المستوى الاقليمي، أرتفعت البطالة المسجلة في جميع المناطق في شهر تموز، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، التي انخفضت بنسبة (٩,٩%) و (١١,٣%) على التوالي، كما تم تسجيل أكبر زيادة في البطالة في منطقة الغارف بنسبة (١٧,١%)، كما بلغت الوضائف الشاغرة في نهاية تموز الماضي (١٢,١٧٨) وظيفة في خدمات التوظيف في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يتوافق مع نسبة الانخفاض في الوظائف الشاغرة في البلاد.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

يعتمد العراق على إيراداته النفطية في تمويل موازناته العامة، وان الاستمرار في هذا النهج سيؤدي الى عدم القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والمتمثلة بتقلبات أسعار النفط واتساع الاعتماد على الدين العام **(الداخلي والخارجي)** في تغطية عجز الموازنة العامة، وهذا يشكل قيداً على التنمية اكثر من كونه فرصة بديلة لتمويلها من مصادر غير نفطية، فضلاً عن ذلك فأن الدين يشكل عبئاً في ظل الأفتقار الى سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة والكفاءة العلمية، وعليه يجب التوجه نحو تنويع مصادر الدخل القومي للبلد من خلال النهوض بواقع القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة لتحقيق قدراً ملائماً من الأكتفاء الذاتي من منتجات هذين القطاعين ولتقليل درجة الاعتماد على المنتجات المستوردة لتلبية الاحتياجات المحلية، فضلاً عن معالجة أغلب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كالبطالة والتضخم مما سينعكس ذلك بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وكذلك وضع الديون الداخلية والخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاد العراقي.

الموضوع الثامن: (مجموعة العمل المالي العالمية (FATF))

لقد عقدت مجموعة العمل المالي العالمية (FATF) وهي منظمة شبه حكومية دولية بمقرها في باريس جلستها العامة السادسة لهذا العام للفترة ٢٦- ٢٨ تموز بحضور مندوبين لاكثر من ٢٠٠ ولاية قضائية ومراقباً من مختلف المنظمات الدولية حيث تمت مناقشة تحديثات مجموعة العمل المالي لمعايير عدة وحثت في توصياتها الدول المعنية على تعزيز الرقابة والالتزام بهذه المعايير.

لقد ورد في التقرير الخاص بالكويت حول غسل الاموال (ان على الكويت تعزيز فهمها لمخاطر غسل الاموال وتحسين الملاحقات القضائية وضمان تجميد الاصول المرتبطة بالتمويل الخبيث في الوقت المناسب) الامر الذي يعني وضع الكويت ضمن القائمة الرمادية وفق معايير تقييم الاداء التي تعتمدها المنظمة وهذه القائمة تضم الدول التي تعجز عن مواجهة نشاط غسل الاموال وتمويل الارهاب .

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

على الرغم من قيام البنك المركزي العراقي بعدة اجراءات بخصوص الرقابة على التعاملات المالية واصدار تعليمات خاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واعمامها على البنوك وشركات الصرافة والتمويل وغيرها من المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته الا ان الموضوع يحتاج الى مزيد من المتابعة وتشديد الرقابة على الاموال الداخلة والخارجة عبر المنافذ والاشخاص، وعملت الحكومة العراقية على تفعيل الاتفاقيات بهذا الخصوص منها توقيع مذكرة تفاهم مع دولة الامارات في ٢٠٢٤/١/١٤ حول الحد من غسل الاموال ومكافحة الارهاب.

الموضوع التاسع: (تقرير آفاق أسواق السلع ٢٠٢٤)

لقد نشر البنك الدولي تقريراً بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٩ تضمن آفاق أسواق السلع ٢٠٢٤، حيث تناول التقرير توقعات أسعار السلع الأولية كمتغير يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمتغيرات العالمية الاقتصادية كأسعار النفط وأسعار الغذاء والتأثيرات الاجتماعية وأسعار الذهب والمعادن، حيث ان التقرير توقع انخفاض أسعار السلع الأولية على المستوى العالمي الى ادنى مستوى لها في خمس سنوات في عام ٢٠٢٥ وسط وفرة غير مسبوقة في إمدادات النفط واستمرار انخفاض أسعار السلع الأولية العالمية حتى عام ٢٠٢٦ نتيجة الحد من آثار تمدد رقعة الصراع في الشرق الأوسط، والتي بينها التقرير بشكل مفصل وهي كالآتي:-

١- **إمدادات النفط:** من المتوقع ان يتجاوز المعروض العالمي من النفط بمعدل (١,٢) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، وهذا ما يشير الى وفرة الإمدادات تزامنت مع تباطؤ الطلب في الصين وزيادة في مبيعات

السيارات الكهربائية، ومن المتوقع ان تقوم دول غير أعضاء في أوبك بزيادة إنتاجها وأوبك تمتلك فائض طاقة إنتاجية يصل الى (٧) مليون برميل يومياً.

٢- **أسعار السلع والغذاء:** يتوقع ان تنخفض أسعار السلع العالمية بنسبة (١٠%) بين عامي (٢٠٢٤ - ٢٠٢٦)، حيث ستنخفض أسعار الغذاء بنسبة (٩%) في عام ٢٠٢٤ و (٤%) في عام ٢٠٢٥، اما أسعار الطاقة فأنها ستنخفض بنسبة (٦%) في عام ٢٠٢٥ و (٢%) أضافية في عام ٢٠٢٦.

٣- **التأثيرات الاجتماعية:** ان ارتفاع الأسعار والصراعات والظواهر الجوية تؤثر على نحو (٧٢٥) مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢٤.

٤- **الأسعار المستقبلية للنفط:** في حال عدم اشتداد الصراعات يتوقع ان ينخفض متوسط سعر خام برنت الى (٧٣) دولار للبرميل في عام ٢٠٢٥، لكن في حال حدوث اضطراب قد يرتفع السعر بشكل مؤقت الى (٩٢) دولاراً.

٥- **الذهب والمعادن:** يتوقع ان يسجل متوسط سعر الذهب في عام ٢٠٢٤ بارتفاع (٢١%) عن عام ٢٠٢٣ وستظل أسعار المعادن الصناعية ثابتة في الفترة (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦).

٦- **أسباب تزامن تحركات الأسعار:** خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣) تحركت أسعار السلع الأولية بالتوازي نتيجة التداعيات الاقتصادية العالمية للجائحة والصدمات الكبيرة مثل غزو روسيا لأوكرانيا.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

١- وضع سياسات تحد من استيراد السلع الاستهلاكية غير الضرورية والتشجيع على استيراد المعدات التي تساهم في تطوير القدرات الإنتاجية المحلية، هذا التوجه سيؤدي الى تحسين التوازن التجاري وتقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية.

٢- تنوع الصادرات وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال دعم المشاريع الصغيرة الصناعية والتجارية وتشجيعها مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

٣- تطوير البنى التحتية ومنها الموانئ والنقل والذي يمكن ان يقلل من تكاليف التصدير ويزيد من تنافسية المنتجات العراقية في الأسواق العالمية.

٤- زيادة الاستثمار في المشاريع النفطية وأهمها مشاريع التكرير التي ستوفر وستدر ملايين الدولارات لخزينة الدولة من بيع المشتقات النفطية خارجياً والاكتفاء الذاتي من هذه المواد داخلياً وعدم استيرادها لتوفر السيولة المالية والحيلولة دون استنزافها في استيراد تلك المشتقات النفطية.

٥- السيطرة على المعروض النقدي الأجنبي والمحلي من خلال استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الجانب المالي والسيطرة على الإيرادات المالية المتأتية من الضرائب والرسوم والكمارك والجبايات باعتبارها مصدر آخر للإيرادات للدولة غير ناضب.

٦- ربط الدينار العراقي ببقية العملات العالمية الاخرى كاليوان الصيني واليورو الاوربي والروبل الروسي في التعاملات المالية الخارجية، وذلك لتقوية الدينار العراقي وفك ارتباطه بالدولار لتجنب تقلبات الأسعار الدولية والاحتكار العالمي لسوق العملات الأجنبية من جهة واحدة.

الموضوع العاشر: (نمو القروض المقومة باليوان الصيني خلال عام ٢٠٢٤)

لقد اصدر الشعب الصيني بيانات (البنك المركزي) بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٦ عن السياسة النقدية الشاملة للصين والتي حققت نتائج ايجابية في عام ٢٠٢٤، وان النمو المحقق على اساس سنوي في التمويل الاجتماعي والمعروض النقدي هو واسع النطاق وان القروض المقومة باليوان تجاوزت معدل النمو الاقتصادي الاسمي، كما ان ارتفاع القروض المقومة باليوان في الصين بمقدار (١٨.٩%) تريليون يوان بما يعادل حوالي (٢.٥٢) تريليون دولار أمريكي، وارتفع المعروض النقدي واسع النطاق M2، وهو مقياس يغطي النقد المتداول وجميع الودائع بنسبة (٧.٣%) على اساس سنوي ليصل الى (٣١٣.٥٣) تريليون يوان وبلغ المعروض النقدي M1، الذي يغطي النقد المتداول بالاضافة الى الودائع تحت الطلب، (٦٧.١) تريليون يوان بانخفاض (١.٤%) على أساس سنوي، وارتفع المعروض النقدي MO، وهو مقدار النقد المتداول بنسبة (١٣%)، على اساس سنوي ليصل الى اجمالي (١٢.٨٢) تريليون يوان وفقاً للبيانات، وبلغت القروض المستحقة باليوان (٢٥٥.٦٨) تريليون يوان بزيادة (٧.٦%) على أساس سنوي وأظهرت البيانات أيضاً أن التمويل الاجتماعي المستحق بلغ (٤٠٨.٣٤) تريليون يوان بزيادة (٨%) على أساس سنوي.

مدى الاستفادة من هذه التجربة:

يجب ان يعتمد البنك المركزي العراقي، المؤشرات التي تواكب التطورات العالمية والمخاطر المالية المحيطة بالبلد، وهنا على القائمين على ادارة الملف النقدي في الاقتصاد العراقي ان يتوجهوا نحو اتباع سياسة تخفيض المعروض النقدي من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع لتشجيع المواطنين واصحاب الاموال على ايداعها لدى المصارف بهدف تخفيض حجم العملة في التداول من جهة ومن جهة اخرى لاستثمار تلك الاموال المودعة في المشاريع الانتاجية مما يحقق انخفاض في معدل التضخم مع ارتفاع جانب العرض من السلع والخدمات وصولاً الى نقطة التوازن في الاقتصاد العراقي.